



Ref: 2/3/32 – 426
Date: 29 October 2015

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter no. OHCHR/DESIB/15/NV2 dated 2 September 2015, concerning Human Rights Council resolution 29/22, has the honour to forward herewith the response as received from the Supreme Council for Motherhood and Childhood.

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.



*Development and Economic and Social Issues Branch
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights*

Tel. 022 928 90 08
Email: registry@ohchr.org, sbayarmagnai@ohchr.org

19 / 10 / 2015م
م أ / 201 / 2015م

المحترمة...

السيدة / أمنة علي بن زعل المهيري
نائب مدير إدارة حقوق الإنسان بالإنباهة
وزارة الخارجية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

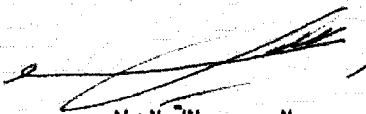
الموضوع: طلب معلومات تتعلق بتنفيذ قرار حقوق الإنسان 22/29

يطيب لنا أن نتقدم لسيادتكم بخالص التحية والتقدير لتعاونكم البناء متمنين لكم مزيد من التوفيق والسداد.

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ بتاريخ 20 سبتمبر 2015م (الرقم: و ق د / ح ن / 1 / 5 / 176 / 836) بشأن الموضوع أعلاه، جُردون مرفق طيه المعلومات المطلوبة.

للمزيد من الاستفسارات يرجى التكرم بالإيعاز للمعنيين لديكم بالتوا صل مع السيدة/ نانسي مرعب على هاتف رقم 02-6161259 أو البريد الإلكتروني nancy.merheb@scmc.gov.ae.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير...


الرم عبد الله الفلاسي
الأمين العام للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة
المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
The Supreme Council for Motherhood & Childhood

الموضوع: طلب معلومات تتعلق بتنفيذ قرار حقوق الإنسان 22/29

"حماية الأسرة: مساهمة الأسرة في إعمال الحق في مستوى معيشة لائق لأفرادها، وخاصة دورها في اجنثات
الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"

رد المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

(1) الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بصدد إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2015-2021 والتي تم تطويرها مع الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية لتكون مرجعاً أساسياً لصانعي القرار في مجال الطفولة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشارك بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة حوالي 45 جهة معنية بالدولة ومنظمات عالمية. وتم تطوير الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة بناءً على توصيات دراسة تحليل وضع الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة 2010 والتي بدورها ضمت آراء الأطفال ومخاوفهم والتحديات التي يواجهونها في عدة قضايا من صحة وتعليم وحماية ومشاركة حسب نتائج عمليات مشاور معهم وسيقوم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بمتابعة وتقييم تنفيذ مكوّنات الاستراتيجية من خلال تشكيل فريق عمل مُتعدّد القطاعات يشتمل على أعضاء ممثلين عن الإمارات السبع والوزارات والجهات الوطنية المعنية.

وتعمل الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2015-2021 على أن يتمتع جميع الأطفال بالدولة بحقهم في البقاء والنماء والحماية والمشاركة بحيث ينمون صحياً وجسدياً، ويكونون قادرين على التعلّم وواعين إدراكياً، وأمنين عاطفياً، وواقين من أنفسهم وفاعلين اجتماعياً؛ وذلك من خلال توفير السياسات والتشريعات والبرامج والخدمات اللازمة لخلق بيئة آمنة وداعمة.

(2) التربية الوالدية

يعمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على إعداد وتطوير برنامج توعية شامل خاص بالتربية الوالدية وذلك بهدف دعم الآباء والأمهات ومقدمي الرعاية الآخرين من أجل تربية الأطفال والعناية بهم في بيئة أسرية آمنة تحفز نموهم السليم. وتهدف البرامج الوالدية التي ستنفذ بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية إلى رفع وعي أولياء الأمور بالممارسات الوقائية لتربية الأطفال والحماية من العنف، والتطوّر الإدراكي والمعرفي، وأمن وأمان الأطفال والباقيين، ومنع وقوع الحوادث والإصابات، والتغذية والرعاية الصحية، والتفاعل والارتباط الآمن، وتطوير الاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية والاختيار، وتطوير الثقة بالنفس، والكشف المبكر عن الإعاقات وكيفية التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقات وغيرها.

وإضافة إجازة الأبوة وتفعيل القرار الوزاري لعام 2006 بإنشاء الحضانات في المؤسسات الحكومية، وإنشاء غرف للرضاعة الطبيعية في مقر العمل مجهزة لتخزين الحليب الطبيعي بحسب أفضل الممارسات العالمية.

(3) تعزيز تخصصية الأطفال

تنضمّن برامج المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون أيضاً مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية، إعداد برامج تدريبية لزيادة وعي الأطفال والباقيين بحقوقهم ومسؤولياتهم وآليات الحماية وتنمية قدراتهم ومشاركتهم في المجتمع وذلك من خلال اكسابهم المهارات الحياتية الشخصية منها: مهارات التأقلم والتعامل مع الذات؛ مهارات اتخاذ القرارات والتفكير؛ مهارات التواصل والتعامل مع الآخرين.

(4) حقوق الأطفال ذوي الإعاقة

يعمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية والاتحاد النسائي العام على إعداد خطة عمل تنفيذية للولويات العمل لتطوير حقوق الأطفال ذوي الإعاقات وإدماجهم في المجتمع بما في ذلك دمجهم في المدارس النظامية وتحسين النظم الموجودة من خلال الممارسات الفضلى المتاحة دولياً. ويتم تنفيذ المشروع مع الوزارات والهيئات المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة في الدولة.

(5) حماية الأطفال

حرصاً من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على دعم الأسرة وخاصة الأطفال وتأمين الحماية والمساعدة الضرورية لهم قام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية بإجراء مسح وتقييم لنظام حماية الطفل في الإمارات العربية المتحدة في 2012-2013 الذي تم من خلاله التعرف على الفجوات في السياسات والتشريعات والخدمات في مجال الحماية ومعرفة الاحتياجات والولويات والتحديات التي تساعد صانعي القرار في رفع وتعزيز القدرات الوطنية لتطوير الخدمات المقدمة في مجال حماية الطفل.

وعقد المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسف لدول الخليج العربية أيضاً ورشة عمل إجراءات حماية الطفل في يناير 2015 وتم التعرف من خلالها على آليات التنسيق والإحالة بين الهيئات والمؤسسات المعنية بحماية الطفل في الدولة ومناقشة كيفية تعزيز التنسيق والتعاون بين هذه الجهات لضمان حماية أفضل للأطفال. وتم تحديد أولويات العمل المطلوبة لتطوير خدمات الحماية والخطوات المستقبلية الممكنة كالتالي:

1. تطوير المعايير الأساسية لمؤسسات رعاية الأطفال
2. التوعية والمشاركة المجتمعية بحماية الأطفال
3. تنمية قدرات المختصين في مجال الحماية
4. التعرف على التجارب والممارسات العالمية المتميزة
5. تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بخدمات الحماية وتحليلها

6. دراسات وبحوث خاصة بحماية الطفل.

ويعمل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة على تنفيذ الأولويات الستة المحددة أعلاه، وأولها: ينظم دورة تدريبية لتنمية قدرات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع الأطفال في ظروف صعبة كضحايا العنف والإساءة، ومجهولي النسب والمحرورين من الرعاية الأسرية، وضحايا الاتجار بالبشر، والأطفال في نزاع مع القانون (الأحداث) سواء كانوا داخل مؤسسات الرعاية أو خارجها بغرض تطوير سبل حماية هؤلاء الأطفال من كافة الجوانب.

ويغطي التدريب موضوعات عدة منها: منظومة حماية الطفل المتكاملة: من الوقاية إلى التدخل؛ والمؤسسات الاجتماعية ودورها وحدود هذا الدور وعلاقتها بالمجتمع؛ ودور الأخصائي الاجتماعي: المهام الوظيفية- المؤهلات- العلاقة بالخصومات الأخرى؛ وأساليب ومهارات المقابلات مع الأطفال (التشخيص أو التحقق من الحالات)؛ وطرق بناء خطط التدخل لحماية الأطفال: تحديد الأدوار- التنفيذ- المتابعة؛ وكيفية العمل مع الأطفال والأسر خارج المؤسسات؛ وتوثيق ومراجعة وتحليل المعلومات والدور البحثي للأخصائي الاجتماعي.

بالإضافة، نظم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع المجلس الوطني للإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومكتب منظمة اليونيسيف لدول الخليج العربية ورشة عمل تدريب الإعلاميين لنشر ثقافة حقوق الطفل تحت شعار "إعلام صديق للطفولة" في يونيو 2015 في أبو ظبي. وهدفت الدورة التدريبية إلى إكساب الإعلاميين خلفية معرفية حول حقوق الطفل وتمكينهم من مهارات تفعيل وسائل الإعلام لحماية حقوق الطفل ورعايته، مع التركيز على حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما سبباً المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) لدول الخليج العربية وبالتنسيق مع مجلس أبوظبي للتعليم ووزارة التربية والتعليم، بتطبيق "مشروع الوقاية من التنمر في المدارس" في عدد من مدارس الدولة وذلك بعد أن شكل المجلس الأعلى للأمومة والطفولة لجنة وطنية تضم في عضويتها المؤسسات المحلية والوطنية المعنية، وبعد أن قام فريق من الباحثين من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة واليونيسيف بتقييم البيئة المدرسية والعلاقات بين الأطفال وعلاقتهم بالكادر التعليمي في 11 مدرسة حكومية وخاصة. وتستند مكونات المشروع على تجارب عالمية ناجحة تم عرضها خلال ملتقى علمي عقده المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وتمت المشاورة مع المشاركين على ما يناسب خصوصية دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيتم تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس وتعريفهم بأنواع التنمر وطرق الاكتشاف المبكر وطرق التدخل، وينفذ المشروع أيضاً رفع وعي أولياء الأمور والأطفال بالتنمر وأثره وذلك خلال العام الدراسي 2015-2016. كما يزعم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بتقييم فعالية المشروع وأثره وتعميمه على المدارس المتبقية في الدولة في المستقبل القريب.